الأمم المتحدة

A/34/453
S/13528
7 September 1979
ARABIC
ORIGINAL: ARABIC/ENGLISH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والثلاثون
البند ١٥ من جدول الأعمال المؤقت *
تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان الأراضي المحتلة

مجلس الأمن
السنة الرابعة والثلاثون

رسالة مؤرخة في ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٧٩، موجهة الى الأمين العام من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة للأردن لدى الأمم المتحدة

كتب المقالة المرفقة الدكتور اميل توما، وقد نشرت المقالة في صحيفة الاتحاد الصادرة في مدينة حيفا الفلسطينية في ٢٤ آب/أغسطس ١٩٧٩. وتظهر المقالة دون شك الأهوال المريرة التي تتسم بها مأساة ظلت تواجه عرب النقب البدو منذ عام ١٩٤٨ حتى الوقت الحاضر، وهم في ظلها على وشك ان يحرموا من جميع أراضيهم ويجبروا على أن يكون وضعهم وضع اللاجئين في وطنهم هم. وتظهر المقالة أيضا، بطريقة قوامها التسلسل الزمني، شتى قوانين الغاب التي أقرها الكنيست الاسرائيلي من أجل حرمان هؤلاء البدو من أراضيهم والحيلولة دون لجوئهم الى القضاء لانقاذ ممتلكاتهم.

وأرجو من سعادتكم التكرم بتعميم هذه المقالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، تحت البند ١٥ من جدول الأعمال المؤقت، ومن وثائق مجلس الأمن.

(التوقيع) صالح أ.س. الزعبي
الوزير المفوض
القائم بالأعمال المؤقت

* A/34/150.

المرفق

المقالة المعنونة " القصة الكاملة لمأساة بدو النقب : وكيف تحوّلوا الى لاجئين في وطنهم " ، والتي نشرت في صحيفة الاتحاد في ٢٤ آب / أغسطس ١٩٧٩ ، بقلم الدكتور اميل توما

الاستيلاء على الاراضي

منذ قيام اسرائيل أصدرت محافلها الحاكمة سلسلة من القوانين بهدف الاستيلاء على أراضي المواطنين العرب .

وكانت الذرائع متفاوتة ولكنها تمحورت حول ضرورات (الأمن) ! و (التطوير) ! و (المصلحة العامة) ! . وبهذا الأسلوب صادرت السلطات أكثر من ٨٥ في المائة من أراضي المواطنين العرب حتى لم يبق بأيديهم أكثر من ٤٠٠ ألف دونم أو أقل من دونم واحد لكل فرد من الأقلية العربية القومية .

ولكن مشروع قانون (استملاك أراض في النقب) ١٩٧٩ ــ وقد صادقت عليه الكنيست في القراءة الاولى بأكثرية صوتين فقط ــ فهو كما جاء ، في عنوانه يصدر عن اتفاق (السلام) مع مصر ولذلك فهو (يخدم) ! قضية السلام .

في الماضي كان حكام اسرائيل يغلّفون دوافعهم الحقيقية باصطلاحات براقة ــ تطوير .. مصلحة عامة .. الخ ولكن في المدة الاخيرة لم يعودوا يخفون ممارستهم المشبعة بالعنصرية والقائمة على تشديد الاضطهاد القومي .

ولذلك يتحدثون بصراحة عن تهويد الجليل لا (تطويره) كما كانوا يدعون في السابق . ويصفون العرب بالغرباء ، وحتى بعرض السرطان ، لا كمواطنين .

وعلى هذا الضوء تبدو تسمية قانون مصادرة أراضي عرب النقب مفارقة .. تحمل في ثناياها التناقض بين الممارسة العامة والممارسة في النقب .

ولكن لا تناقض أبدا .. فالتلويح باتفاق السلام بين مصر واسرائيل يعود الى دراسية الضربة ، التي سينزلونها بعرب النقب ، وشمولها .. فهدفها اقتلاع ٤٥ ألف عربي وستتجاوب أصداؤها قطريا وعالميا ولذلك كان من الضروري تسويغها بقضية السلام السلمية .

أما كيف يمكن أن ينمو السلام في تربة المطارات الحربية والمعسكرات المنزرعة في النقب فتلك قضية أخرى لا تهمّ حكام اسرائيل كثيرا .

عودة الى الماضي أو الوعود العرقوبية

لقد أعلن وزير القضاء ، شموئيل تمير ، أن الاراضي التي يتواجد عليها عرب النقب الآن تعود ملكيتها الى الدولة وعلى هذا الاساس يصبح تعويض العرب عنها هبة سخية .

ولكن يعترف مستشار رئيس الوزراء في الشؤون العربية ، بنيامين فور ايه ، أن عرب النقب تواجدوا على هذه الأراضي منذ عام ١٩٤٨ على الأقل ... وهذا بحد ذاته يمنحهم الملكية .

والأمر الذى لا يذكره حكام اسرائيل الآن ، أن حاييم وايزمان ، ورئيس الأركان آنذاك ، واليوم نائب رئيس الوزراء ، يغال يدين أقنعا عرب النقب بالانتقال من أراضيهم في الجنوب الى الشمال وقطعا وعدا لرؤساء قبائلهم بأن تبقى أراضيهم ملكا لهم .

وكان المفروض أن يعودوا الى أراضيهم .. الجنوبية ، بعد حرب ١٩٤٨ .. ولكن الحكم العسكرى الذى فرض عليهم ، منعهم من ذلك .. وخلال الفترة بين ١٩٤٨ و ١٩٦٦ ، حين ألغيت قيود الحكم العسكرى على التنقل ، صادرت السلطات أراضيهم وأقامت على بعضها المستوطنات ومنها مدينة عراد .

وهكذا تلصت السلطات أراضي عرب النقب الجنوبية ولم يبق في أيديهم سوى أراضيهم في الشمال .

وفي عهد حكومة التجمع الأخيرة بدأت محاولات الاستيلاء على أراضي عرب النقب تحت شعار توطين هؤلاء العرب في بلدات صناعية في المنطقة .. وأقيمت فعلا بلدتان .. ولكن هذا المشروع أحفق ازاء اصرار العرب على حقوقهم .

واقترحت حكومة (التجمع) على العرب في النقب ، كحل وسط ، تقسيم أراضيهم مناصفة نصف (يعود الى ملكية الدولة) ، والنصف الآخر يصبح ملكهم باعتراف الحكومة .

وأظهر بعض الزعماء استعدادا لقبول (الحل الوسط) واشترطوا لتنفيذ الاتفاق ان تعترف الحكومة أولا بملكيتهم الأرض وبعد ذلك يتم التقسيم ولكن الحكومة رفضت هذا الاقتراح .

وبتسليم (التكنل) مقاليد الحكم بدأت السلطات هجومها على أراضي عرب النقب وأقام وزير الزراعة والاستيطان الكولونيالي الدوريات الخضراء لهذا الغرض في عام ١٩٧٧ قبل مبادرة (السلام) السادا تية وقبل اتفاق الصلح الاسرائيلي المصرى المنفرد بعام ونصف على الأقل .

ولذلك لا رصيد لمزاعم السلطات أن مشروع قانون الاستيلاء على أراضي عرب النقب نجم عن اتفاق (السلام) بين مصر واسرائيل .

أهداف المشروع المعلنة وغير المعلنة

تزعم السلطات أنها لجأت الى هذه الصيغة من التشريع ، أى حرمان المتضررين من اللجوء الى القضاء لمناقشة أوامر مصادرة أراضيهم لأن الزمن يفرض ذلك .. فلا يمكن تأجيل بناء المطارات والمعسكرات المرتبطة بالانسحاب من سيناء ، حتى تنتهي المحاكم من النظر في اعتراضات عرب النقب على المصادرة والبت فيها .

../..

وهذا نفاق مقصود منه تضليل الرأي العام . . .

وقد تساءلت الكاتبة لزلي هازلتون : لماذا لم تبدأ السلطات في مفاوضات عرب النقب وحل الخلاف معهم بالتفاهم قبل سنة . . فقبل سنة تم توقيع اتفاقات (كامب ديفيد) ونصت على اقامة مطار في تل المالحة ـ وهو أحد المواقع التي تريد الحكومة أن تجرد عرب النقب منها . (جروزلم بوست ـ ٩ آب/اغسطس ١٩٧٩) .

وواقع السلطات الحقيقية ظهرت في أن مشروع القانون الأصلي كان يحرم أصحاب الأراضي من عرب النقب حق اللجوء الى المحاكم لتحكيمها في التعويضات عن الاراضي المصادرة . . وقد تنازلت الحكومة عن هذا البند تلبية لطلب ممثلي (التجمع) .

وحسب المعطيات الصحفية على ضوء تحديدات مشروع القانون تشمل المصادرة ٠٠٠ ١٥٢ دونم . . الا أن صيغة القانون الفضفاضة تمنح الحكومة حق توسيع سريان مفعول المصادرة بحيث ينسحب على ١٥٠ ألف دونم اضافية .

وأما التعويضات المقترحة فزهيدة . . فالمعلومات تشير الى أن الحكومة ستدفع ١٥٠٠ ليرة لقاء كل دونم وبين ٥٠ الف و ١٥٠ ألف لقاء كل مبنى .

طبعا يزعم دعاة السلطة أن المصادرة ـ الضرورية (للسلام) ! لا تعني اهمال عرب النقب وتشريدهم . .

فالمسؤولون يخططون لنقل عرب النقب الى أربع قرى أو بلدات صناعية وبذلك سيؤمنون لهم مصادر الرزق الكريم .

الا أن الحقيقة تختلف تماما . . فهدف المصادرة هو اقتلاع العرب في النقب من أراضيهم وتحويلهم الى لاجئين في وطنهم . .

وفي أحسن الحالات تحويلهم الى أيدى عاملة رخيصة .

وهذا ما أعلنه بصراحة مايير باتس ، مدير تخطيط النقب ، في مؤتمر عقد في شباط/فبراير هذا العام قال : لا يمكن اقامة مستوطنات زراعية (موشافات) لعرب النقب فنحن نحتاج اليهم للعمل في صناعات النقب .

والواقع أن هذا لا يصور الحقيقة . . فحكام اسرائيل سدوا أبواب الصناعات في وجه العاملين العرب وحولوهم الى عمال بناء وزراعة وخدمات يعملون في أدنى درجات سلم العمل في هذه الميادين . . ولذلك فالهدف من اقتلاع عرب النقب من جذورهم من أراضيهم وزراعتهم وتجريدهم من تربية مواشيهم يهدف الى تزويد سوق العمل الاسرائيلي بأرخص الأيدى العاملة .

هذا أولا . . وأما ثانيا فمنع عرب النقب من اقامة مستوطنات زراعة في مواقع أخرى من النقب يعود الى الممارسة الصهيونية الوحشية .

وكتبت ليزلي هازلتون في مقالها (لأنهم بدو) (الجروزلم بوست ٩/٨/١٩٧٩) أنها سألت موظفا كبيرا يعالج هذه القضية مباشرة : لماذا لا تبحث الحكومة اقامة مستوطنات زراعية (موشافات) لعرب النقب فأجاب : (لن أعطي للعرب أرضا جيدة وماء) .

وهكذا يظهر أن هدف مشروع قانون مصادرة أراضي عرب النقب لا يعدو أن يكون مشروعا لتهويد النقب .. أو صيغة (نقبية) لمخطط تهويد الجليل ، الذى تنفذه سلطات الاضطهاد القومي والتفرقة العنصرية ، الآن ، بوتائر متسارعة كما دلت على ذلك الهجمة على معليا .

ولا بد من أن نلاحظ هنا أن رفض السلطات تمكين عرب النقب من ممارسة الزراعة وتربية المواشي في مواطن في النقب يعود الى تصور قادة الصهيونية المستقبل .

فهم يتصورون أن تجريد العرب من الأرض يسهل عليهم حين تأتي الساعة تشريد أولئك العرب اما قسرا أو طوعا عن طريق سد سبل الرزق أمامهم .

المعركة معركة بقاء

لقد انزعجت السلطات لان كفاح عرب النقب استنفر تأييد بعض المحافل الاسرائيلية الديمقراطية .. ولهذا جندت دعاتها ليدحضوا دعاوى أولئك العرب .

وكان بين هؤلاء الكاتب المنافق جدعون ويفرت ، الذى أصدر الكراسات يشيد فيها بالتعايش السلمي بين العرب واليهود في المناطق المحتلة ويرتل فضائل سلطات الاحتلال في المناطق المحتلة .

وكتب ويفرت مقالا في (جروزلم بوست) تحت عنوان (قانون واحد للجميع) ذكر فيه ان ٢٠ ألفا من عرب النقب استوطنوا في بيوت (جميلة) اقامتها لهم السلطات ولم يبق غير ٢٢ ألفا خططت لهم السلطات مشاريع استيطان (جمالية) .

ويخلص الى القول أن البدو يريدون فرض قانون الصحراء وهو فوق القانون ولكن في اسرائيل يسري القانون على الجميع (٩ آب/اغسطس ١٩٧٩) .

طبعا يستطيع ويفرت وأمثاله أن يكتبوا ما شاؤوا فقانون البلاد يسمح بذلك .. وهم لا يتقيدون (بقانون الصحراء) على حد قول ويفرت .

ولكن عرب النقب يدركون تمام الادراك أن معركتهم من أجل اراضيهم هي معركة بقاء ازاء مخطط صهيوني شرس يهدف الى تبديدهم والقضاء على وجودهم القومي والانساني وهذا الادراك سيقرر موقفهم ويمنحهم القوة لتشديد نضالهم المثابر والصلب .

- - - - -